٦ ملايين دينار كلفة الشهادة لطالب الدراسات العليا!

منحة الطلبة أقرها مجلس الوزراء واختفت في أدراج البرلمان!

حينما ذهبت (هدى) إلى مكتبة الكلية لتبحث عن مصادر خاصة بدراستها، لم تجد ضالتها في هذا المكان ، مما دفعها إلى ان تتجه الى مكتبات أخرى ، تتكبد من أجلها عناء الطريق والجهد والوقت الذي يذهب دون مبرر، ناهيك عن المال الذي ينفق من أجل الحصول على مصادر المفروض بها ان تكون متوفرة في مكتبة الكلية.

هدى طالبة الماجستير في كلية التربية (ابن رشد) التي تبحث في طرائق التدريس وهو موضوع دراستها للماجستير ، تشكو من مشكلة حدثت في كليتها ودائما ما تحدث ، وتعطل مسيرة طالب الدراسات العليا وتجعله مقيدا ، لأنها تمس صميم عمله ألا وهي مشكلة المصادر، من كتب وأطاريح ودوريات وغيرها . حيث إن كلية التربية في جامعة بغداد (ابن رشد) تحوي مكتبة صغيرة وفيها عدد محدد من الكتب الخاصة بدراسات التربية المختلفة ، ورغم شحة كتبها فان هناك من يفاقم المشكلة ، حيث ما تزال "هدى" منذ أكثر من أسبوع تبحث عن مصادر لدراستها وبحثها ، ودونها لن يستقيم الأمر وستضطر إلى ان تسلك طرقا أخرى للحصول عليها تكلفها ربما الكثير من المال ، و المشكلة تكمن في أن إحدى التدريسيات في الكلية قد استعارت هذه الكتب لطالب آخر من خارج الكلية او الجامعة وأيٍّ يكن، المهم أنها أخذت الكتب وسجلت الاستعارة باسمها ولم ترجعها إلى الآن.

بغداد/ وائل نعمة

مشكلة "الأطاريح" في الدراسات العليا

أمينة المكتبة تجد أن هذه مشكلة دائمة الحصول ، حيث إن معظم المكتبات في الكليات المختلفة تعتمد نظاما للإعارة ، لان طلاب الكلية هم الوحيدون من لهم الحق في استعارة الكتب ولمدة ثلاثة ايام من مكتبة الكلية ، وغيرهم يسمح لهم بتصوير الكتاب او الاطلاع عليه داخل المكتبة ، اما الاطاريح فلا يسمح بتاتا باستعارتها وإنما فقط استنساخها بجهاز النسخ الموجود داخل المكتبة . لكن أحيانا تحدث بعض (الاحراجات) من خلال قيام احد التدريسيين بأخذ كتاب لطالب آخر (خارج او داخل الجامعة) ،ويذهب والكتاب في يده وأحيانا كثيرة يتأخر في إرجاعه، وهنا تقع المشكلة حينما يأتي الطالب باحثا عن كتب او مصادر خرجت ولم تعد ! طالبة أخرى وجدناها قابعة في مكتبة كلية الآداب تقلب في الاطاريح ، وتنظر بعين (المغبون حقه) لأنها تركت مكتبة كليتها التي تعطيها الحق في استعارة الكتب ، وجاءت باحثة في مكتبة كلية أخرى لا تعطيها الا حق الاطلاع او تصوير الأوراق داخل أروقة المكتبة . فـ (هديل) طالبة الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة بغداد ضاقت ذرعا بالبحث عن الكتب الخاصة بدراستها ، وقد وجدت نفسها في كل المكتبات جالسة تبحث بين الأوراق عن فصول وأبواب وأقسام تنفعها بدراستها ، وفي أحيان كثيرة لا يجدي بحثها نفعا فتضطر الى الخروج الى الشارع وتجند أخاها معها لأنها تخشى الخروج بمفردها، وتتجول في شارع المتنبي وباب الشرقي عسى ان يكون لبحثها مخرج.

فيما كانت أمينة مكتبة كلية الآداب بجامعة بغداد ، (نجاة علي) غير راضية تماما عن حالة المكتبة ، لكن للضرورة أحكام كما يقال . فالمكتبة قد سرقت وأحرقت بعد أحداث ٢٠٠٣ ولم يبق منها غير الرماد ، بعد ان كانت عامرة بكتبها ومخطوطاتها ووثائقها ،والاطاريح فيها نقص ٢٠٪ ، ولولا خزن نسخ أخرى منها في مخزن الكلية الخاص الذي لم يصله الحريق لذهبت كل الاطاريح وأصبحت أثراً بعد عين. وبجهود المخلصين والمهتمين بالعلم والمعرفة ، والساعين لإعادة مكتبة الكلية في خدمة الطلاب، استطاعت الكلية ان تستعيد أنفاسها ،بعدما أعيد بناؤها من جديد ، وقامت مؤسسة اصدقاء الكتاب برفد المكتبة ب ٥٠٠ كتاب ، وتوافدت الاهداءات من الأساتذة والشخصيات الأدبية والسياسية ، وقد ساهمت الدكتورة فائزة حسين هادي وزوجها المقيمان في انكلترا بإهداء مكتبة كاملة من الكتب المهمة الى مكتبة الكلية .

ومن جهة أخرى، هناك جانب سلبي قد جعل المكتبة تخسر الكثير من كتبها المهمة ، حيث تنوه امينة المكتبة بهذه الظاهرة السلبية ، وهي ما قام به بعض الطلاب الذين استعاروا كتباً قبل سقوط النظام من المكتبة وعندما أعيدت الدراسة بالجامعات لم يقوموا بإرجاع الكتب التي استعاروها. ورغم مطالبة الجهات الأمنية للبعض منهم ممن تذكروا بأنهم اخذوا كتباً ولم يعيدوها إلا أنها تقابل بالإنكار ويصرون على أنهم لم يأخذوا أي كتاب . وببقائنا في مكتبة كلية الآداب وجدنا حسن النجفي احد طلبة الدكتوراه في الأدب العربي بجامعة الكوفة ، وكانت هناك حالة من الاستغراب بسبب انتقال حسن من مكتبة جامعة الكوفة واللجوء الى مكتبة جامعة بغداد قاطعا كل تلك المسافة ! لم يكن حسن محبا للسفر وترك أهله ولم يقطع كل هذه المسافة الا اضطرارا لان مكتبة جامعة الكوفة فقيرة جدا في الاطاريح وهي ما يبحث عنها ، لذلك جاء باحثا عنها في مكتبة كلية الآداب التي يقول عنها :انها أفضل بكثير من مكتبة جامعتنا ورغم قلة المصادر هنا أيضا الا أنها أفضل حالا من غيرها .

فيما أكدت أمينة مكتبة في إحدى الكليات ان بعض الطلبة والأساتذة معا يستعيرون كتبا ولا يعيدونها أبدا رغم مطالبتنا المستمرة لهم ! ويعاني معظم طلبة الدراسات العليا من شحة المصادر ، حيث يؤكد حيدر ماجد طالب الماجستير بكلية اللغات آن اكبر مشكلة تواجهنا في دراستنا هي المصادر. مشيرا الى انهم يقفون اوقات كثيرة عاجزين أمام طلبات الأساتذة بأحدث الأبحاث والكتب وعندما يلجوؤن الى المكتبات يضطرون الى الانتظار لأيام طويلة "الى أن نستطيع الحصول على مرادنا" . وفي اغلب الأحيان لا نستطيع آن نجدها وطبعا سوف تكون الحجج في هذا الشأن كثيرة –على حد وصف ماجد–.

رواتب حتى إشعار آخر!

وكانت عضو لجنة الخدمات البرلمانية كميلة الموسوي قد أعلنت أن مجلس النواب بصدد إقرار قانون منح طلبة الكليات والمعاهد الحكومية مبلغا شهريا قدره مئة ألف دينار. وأوضحت الموسوي، في تصريح صحفي "هناك إجماع داخل البرلمان على إنصاف هذه الشريحة الواسعة من المجتمع، والتي تواجهها صعوبات مادية كبيرة وهي تمارس دورها في التحصيل العلمي وبناء كفاءات قادرة على النهوض بالبلاد"، مبينة أن القانون حصل على تصديق له في الميزانية. فيما كان قد دعا وزير التعليم العالي والبحث العلمي السابق مجلس النواب العراقي إلى إقرار قانون منح الرواتب الشهرية لطلبة الجامعات والمعاهد، مبينا أن إقرار هذا القانون سيكون له الأثر الايجابي على المستوى العلمي .

وقال عبد ذياب العجيلي إن "مجلس النواب مطالب بإقرار قانون منح الرواتب الشهرية لطلبة الجامعات والمعاهد العراقية الذي صادق عليه مجلس رئاسة الوزراء في وقت سابق" . وأوضح العجيلي أن "مشروع منح الرواتب للطلبة سيدعم التعليم في البلاد بشكل كبير ويعيد تصدره لائحة الدول المتقدمة علميا في المنطقة" .حسب قوله. وبين العجيلي أن "قانون منح طلبة الجامعات رواتب شهرية أجّل في الدورة النيابية السابقة لأسباب غير واضحة على الرغم من تشجيع جميع الكتل السياسية الرئيسة على إقرار القانون" ، مشيرا إلى أن "وزارة التعليم العالي والبحث العلمي شقت طريقا طويلا في تطوير وتقدم التعليم الجامعي في البلاد" .

ويعاني الكثير من الطلبة الجامعات العراقية أوضاعا اقتصادية صعبة تحول في بعض الأحيان إلى عدم إمكانية إكمالهم لمشوارهم الدراسي في الجامعات او المعاهد. يذكر ان اقتراح مشروع قانون منحة طلبة الجامعات والمعاهد العراقية الحكومية تأتي لمساعدة الطلبة الدارسين في الجامعات والمعاهد، والتخفيف عن كاهل الطلبة من خلال توفير الدعم المالي خاصة لأولئك الطلبة من العوائل ذات الدخل المحدود، حيث سيدعم مشروع القانون شريحة عريضة من المجتمع، فضلا عن تقديمه فرصا لتطوير البلد من خلال تشجيع الدراسة الأكاديمية في الجامعات والمعاهد، ووضع الحوافز للطلبة، وحثهم على مواصلة الدراسة ومواكبة التطور الأكاديمي.

من اجل حلم الشهادة : ملايين تنفق على إكمال الدراسة

طلاب: مصادر المكتبات شحيحة وكلفة الحصول عليها أكثر من إمكاناتنا

فيما لم يكن يدور في بال طالب الماجستير (حارث) أن حصوله على الشهادة التي حلم بها طويلا قد يكلفه أموالاً كبيرة ، بحيث يعجز عن توفيرها، ويضطر في النهاية الى الاستدانة من الأصدقاء لان ما يحتاج له يتعدى الـ(٦) ملايين دينار لتكاليف المختبرات ، وهي خارج إمكاناته الشخصية وإمكانات عائلته .

المختبرات العلمية التي توجد في الجامعات وتحديدا في الاختصاصات العلمية ، تعد جزءا مكملا للدراسة النظرية ، فمن غير الممكن ان نتصور ان طلاب الماجستير الذين يحتاجون لاستخدام المختبرات يضطرون لاستخدام غير مختبرات الجامعة ،والاسباب كما يقول حارث : مختبرات الجامعة بدائية ، والاجهزة الموجودة فيها قد أكل عليها الدهر وشرب، ومعظمها يعود تاريخ صنعها الى ماقبل ثلاثة عقود ، بالاضافة الا ان العناصر والمواد التي احتاجها في عملي غير متوفرة فأضطر الى اللجوء لدوائر الدولة المعنية للعمل في مختبراتها . ولكن الأمر ليس كما يبدو بهذه السهولة! مختبرات خاوية ... فحارث طالب ماجستير بعلوم الأرض ، يتناول موضوعه الذي بدأ بإجراءات العمليات المختبرية عليه منذ ٣ أشهر وسيستغرق الأمر ربما أكثر من سنة ، دراسة التلوثات في نهر الفرات ، وهذا الموضوع يتطلب منه توفير مختبرات كيمياء وتقنيات إحيائية وهذه المختبرات موجودة داخل كلية العلوم في قسم علوم الارض ، لكنها تفتقد الأجهزة الحديثة والمواد اللازمة للعمل .

ويضيف: سوف يكلفني إتمام الإجراءات المختبرية لإكمال أطروحتي اكثر من ستة ملايين دينار ، لان العناصر التي استخدمها غير متوفرة في الجامعة ، لذلك اذهب إلى مختبرات في مؤسسات الدولة ، وهم لا يقدمون هذه الخدمة مجانا بل مقابل اموال ، واحيانا قد اضطر الى شراء الكثير من المواد والعمل عليها لانها غير متوفرة في مختبرات الجامعة ، كما ان دوائر الدولة احيانا لا تتعاون معنا ، فالمختبرات التابعة لوزارة البيئة رفضت إعطائي الحق بعمل ٢٥ نموذجاً خاصاً بعملي ، وأعطوني الحق بعمل ٦ نماذج فقط ، والسبب يعود إلى قلة الإمكانات والمزاجية في التعامل . وعن مغزى وجوده داخل أحد مختبرات الكلية حيث التقيناه ، أجاب قائلا : انا هنا اقوم بتحضير العمل فقط ثم أكمل عملي في المختبرات الأخرى في خارج الجامعة .ويجد مهند ان هذه العملية سوف تأخذ الكثير من الوقت والجهد والمال .و لو كانت المختبرات الجامعية متوفرة فيها الأجهزة والمواد كان مهند سيكمل عمله خلال ثلاثة أشهر فقط.

دوائر الدولة تقدم مساعدات مقابل مبالغ ترهق الطلبة!

موازنات الجامعات المنخفضة تنعكس على وضع الطلبة

يشير سعد سامي الشيخلي معاون عميد كلية العلوم للشؤون العلمية الى ان طلاب الكلية أعدادهم كبيرة، ويؤكد بأنه طالب الجهات المسؤولة في الكلية بحل المشاكل التي تعاني منها مختبراتها .

الشيخلي يؤكد ان جامعة بغداد تعامل مثل معاملة الجامعات الفتية من حيث المخصصات المالية . مستغربا : من غير المعقول أن نعامل مثل معاملة جامعتي القادسية وكربلاء وغيرهما ، لأننا اكبر وما نحتاج له يعادل عشرة أضعاف احتياجات تلك الجامعات .

وعن وضع المختبرات لفت معاون العميد بأنه منذ حقبة الثمانينيات من القرن الماضي لم تدخل لدينا أية أجهزة مختبرية جديدة ، وكل الموجود لدينا قديم والبعض الآخر عاطل ، وتحاول بعض دوائر الدولة مساعدتنا على إصلاحها ، كما يقوم بعض الأساتذة بصنع أجهزة يدوية لسد النقص في المختبرات ولكنها غير دقيقة . مشيرا الى ان بعض المنظمات الدولية والدول الأوربية قد أرسلت بعض الأجهزة منحاً للجامعات ، ولكن أيضا قد أعطيت بوضع مزاجي لبعض الجامعات دون غيرها ، وبعض هذه الأجهزة مركونة دون عمل داخل أروقة هذه الجامعات .

وأوضح الشيخلي أن طلاب الماجستير يعانون من مشكلة كبيرة في ما يتعلق بقضية المختبرات لان الجامعات لا توفر مختبرات علمية دقيقة ، لذلك يلجأ الباحث إلى مختبرات دوائر الدولة والتي تريد منه مقابل العمل في مختبراتها مبالغ مادية ، كما ان بعض دوائر الدولة قد طالبت بالإشراف معنا على بعض المواضيع المطروحة من قبل طلاب الدراسات العليا وقد سمحنا بالإشراف على الدكتوراه فقط لأنه من غير الممكن الموافقة على المشاركة بالإشراف على رسائل الماجستير .

بدورها ،تؤكد فاطمة سعدون المسؤولة عن مختبر التربة بكلية هندسة الموارد المائية بأن نصف الأجهزة عاطلة وهي صورة فقط دون عمل ،ولا تعطي قراءات صحيحة لأنها موجودة منذ سبعينيات القرن المنصرم وهي لا تنفع طلاب الدراسات العليا بأي حال من الأحوال .

ويكشف طلبة الدراسات العليا عن نقص التمويل اللازم لإنجاز تلك المرحلة كغيرها من المراحل الدراسية خاصة وأن الباحثين الشبان يعانون من ضعف الوضع المادي ،إضافة إلى وجود الكثير من الباحثين الشباب لا يعملون، ومن ثم صعوبة تمكنهم من تمويل البحث، واللجوء إلى مصادر أخرى للتمويل.

ويؤكد كريم حامد طالب الدكتوراه في كلية الهندسة أن مشكلات الباحثين الشبان تتزايد مع القصور في البنية التحتية البحثية وافتقار مكتباتها الجامعية للمصادر والمعلومات اللازمة للوفاء بمتطلبات البحث؛ ومما يزيد من تلك الصعوبات، البعد الجغرافي عن مكتبات الجامعات المركزية. مشيرا الى افتقار المكتبة الجامعية إلى مصادر المعلومات ونظم المعلومات الحديثة اللازمة لاستيفاء البحث العلمي وضعف المصادر الأجنبية، ونقص وقدم المراجع، وضعف نظم التصنيف والأرشفة، وعدم قدرتها على مسايرة التقنيات الحديثة في مجال المعلومات، وغلبة الإجراءات البيروقراطية في التعامل مع الباحثين، وتعقيد نظم الإعارة للطلاب والباحثين.

من جانب آخر، تلفت مريم جابر طالبة الماجستير في كلية الاداب بجامعة بغداد الى اقتصار المكتبة العلمية الجامعية على الدور التقليدي للمكتبة والمتمثل في الخدمة المكتبية كنظم الإعارة الداخلية والخارجية فقط؛ وانعدام الدور العلمي والوظيفة الحديثة للمكتبة العصرية، المتمثل في النشاط العلمي(سيمنارات– لقاءات علمية– محاضرات– دعوة خبراء– برامج ودورات تدريبية على مهارات البحث العلمي– تقنيات المعلومات).

أما في ما يتعلق بتنفيذ الجانب التطبيقي (الميداني) فقد أكد صلاح علي طالب الدكتوراه في كلية العلوم وجود العديد من المشكلات التي تواجه الباحثين الشبان أثناء إجراء وتنفيذ العمل الميداني أو التطبيقي، منها ما يتصل بالباحث ذاته، ومنها ما يتصل بمصادر التمويل للدراسة الميدانية أو التطبيقية، ومنها ما يتصل بالواقع الميداني كل ذلك يمثل تحديا أمام الباحثين الشبان في سبيل الانتهاء من إنجاز الدراسة التطبيقية أو الميدانية وفقا للشروط العلمية وبما يمكنهم من اكتساب المهارات البحثية وأخلاقيات البحث العلمي، ومن ثم تنشئة أكاديمية سليمة. ويعرض طالب الدكتوراه أهم المشكلات التي تواجههم في هذا المجال وهي الإجراءات البيروقراطية أثناء الحصول على الموافقات للنزول إلى الميدان،و الإجراءات الأمنية الطويلة اللازمة للحصول على التصاريح والموافقة للنزول إلى الميدان لإجراء التطبيق الميداني،والنقص في المهارات الميدانية لدى كثير من الباحثين الشبان نتيجة ضعف التدريب على إجراء البحوث الميدانية، فضلا عن ضعف التعاون مع الباحثين الشبان داخل الميدان.